"أوبر": نظام السيسي المتضرر الأكبر من وقف أنشطتنا

الأربعاء 21 مارس 2018 10:03 م

نشرت شركة أوبر العالمية تقريرًا، ردت فيه على الحكم الصادر من قضاء الانقلاب بوقف أنشطتها في مصر ومعها شركة كريم، حيث قالت "أوبر" إن ذلك الحكم سيكون له تأثير سلبي على معيشة العديد من المواطنين.

وأوضحت أوبر في تقريرها، أن مصر بها 157 ألف سائق على الأقل يعملون لدى الشركة الأمريكية، والرقم ليس بقليل، إذ أن الشركة مصرح لها بالعمل في العاصمة القاهرة فقط، مضيفة أن عدد مستخدميها يتجاوز 4 ملايين مستخدم.

وسلطت عدة وكالات دولية الضوء على الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المصريون جراء الفشل الاقتصادي للسيسي ونظامه، مشيرة إلى أن خدمات التوصيل التي قدمتها "أوبر" و"كريم" خفضت من الأعباء المفروضة عليهم والمشكلات الخاصة بسائقي التاكسي فيما يتعلق بتسعيرة العداد وغيره.

وقالت وكالة رويترز إن "أوبر" ساهمت في توفير فرص عمل لآلاف الشباب كسائقين، بالإضافة إلى أن كثيرين لجئوا إليها كعمل إضافي لتحسين دخولهم التي تآكلت بسبب التضخم الناجم عن فشل الحكم العسكري في تحسين معيشة المواطنين.

ووفقا لأحدث إحصاءات نشرتها الشركة، التي يقع مقرها بسان فرانسيسكو، فإن عدد سائقيها داخل مصر عام 2017 بلغ 157 ألف شخص، بالإضافة إلى 4 ملايين مستخدم، وفي 2016، بلغ عدد سائقي أوبر داخل مصر 60 ألفا، بالإضافة إلى مليوني مستخدم.

وأصدرت محكمة القضاء الإداري، أمس الثلاثاء، حكما بوقف نشاط شركتي «أوبر وكريم» لتشغيل السيارات ومثيلاتها، مع وقف تطبيقات «الأبليكشن» أو البرامج التي يتم استخدامها.

ونقلت وكالة رويترز عن طارق نجيدة، المحامي الموكل من قبل سائقي التاكسي تعقيبًا على ذلك، أنّ "حكم محكمة القضاء الإداري الصادر يوم الثلاثاء، بوقف ترخيص ونشاط شركتي أوبر وكريم ووقف الخدمات التي تسهل عملهما بمصر، نهائي وواجب النفاذ".

وأضاف "نجيدة" أن الحكم يجوز الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا دائرة فحص الطعون، بصفته المستعجلة بعدما يتقدم الطاعنون به لوقف التنفيذ، مشيرا إلى أن الطاعنيْن اللذين لهما الحق في ذلك هما مُمثلا شركتي "أوبر وكريم".

وقالت شركة كريم، التي يقع مقرها في نيويورك، إنها لم تستقبل بعد أي طلب رسمي بوقف عملياتها في مصر، ومستمرة في عملها كالمعتاد، أما أوبر فتعتزم تقديم استئناف ضد القرار، بحسب ما نقلته رويترز عن "مصدر مطلع"، ذكر أيضا أن الشركة لم تتلق بعد أي إخطار رسمي بالحكم المذكور.